



تحدثت الصحيفة عن الانفصالات الشديدة في أسواق أسهم البورصة خلال الأيام العشرة الأخيرة وأشارت في هذا الصدد إلى اقبالته القوية حيث أجريت مع وزير المالية يوماء أريودور المناقشة الماضية حيث قال في كلامه أنه لو كان مسجوحا لا لعهد السيد أريودور الكثير من الأسهم . وانتقدت الصحيفة موقف وزير المالية وقالت ان بيانه التلفزيوني هذا اعظم جانب من الظفورة وهو لا يتواءم مع المسؤوليات القومية لوزير المالية . يسبق له نظير . ومعت «تل هشمارا» تقول ان وزير المالية يوماء أريودور هو وزير حق الا انه في قوله هذا فشل فشلا ذريعا . فما اقول حول وزير المالية على ان يندد الدولة إلى شراء أسهم شركات خاصة قطعت أسهما في البورصة . إلى شراء سندات حكومية اسرائيلية ؟ وتستعرد «تل هشمارا» قائلا : فهل يبيع وزير المالية الشركات في البورصة وليس حكومة اسرائيل ؟

وفصلا عن ذلك ، فلان وزير المالية لم يخرج فقط وانما تعهد ايضا ، فوزا نقد ارباب البنوك ، عما قال الوزير والبنوك نقد وراء سوق الأسهم وهذا المالية على عاتقه المسؤولية الكاملة خلال لحظات مصيرية عما يجري في البورصة وفي الواقع ، فقد حول وزير المالية السهم إلى سندات ضمنت الحكومة ضمانا قطعيا . وهذا هو الضمير الذي يمكن لكل مواطن ان يعطيه لتغييره . اصبحت إلى التزامات الحكومة بالاسرائيل باندائها الحرية ديون داخلية بحد مليار دولار ، الذي يعادل قيمة الأسهم اليوم . وقالت «تل هشمارا» وحتى في الظلم اليوم انزلت البورصة في نيويورك الحكومية الأميركية على الاعلان للشعب بانها ضمن أسهم الشركات المذكورة المسجلة في البورصة ، فذلك ان ضمانا كهذا يتناقض جميع قواعد الإدارة الاقتصادية .

واختتمت «تل هشمارا» بقولها : اننا نريد يحدث امران : أما ان يستند الجنون في البورصة ، وهذا بضر الاضرار والدولة وعندها يستطيع وزير ا يودع ضمانا مائة في التخفيف من حدة التضخم ، او ان يصير اسهم ا في التدور . وعندها يكون ذلك تبسييرا بارزا لاعدام الثقة القطع الذي الجمهور لاقوال وزير مائته حتى عندما يتم منشورات حول البورصة و حصة الحكومة الثابتة بين











هكذا من الأضداد





